الخط الأمامي

لسان حال تيار اليسار الثوري في سوريا

تحرر العمال والكادحين هو بفعل العمال و الكادحين أنفسهم

العدد الرابع والثلاثين - شباط٢٠١٦

معركة حلب
الثورة والثورة المضادة

يشهد الريف الشمالي لحلب منذ بداية شهر شباط/فبراير هجوما غير مسبوق لجيش نظام آل الأسد، بدعم من الطيران الحربي الروسي . استطاع النظام من خلاله استعادة السيطرة على العديد من المدن والقرى ، وتنفيذ حصاره شبه الكامل للجزء "الحر" الشرقي من مدينة حلب. وفي حال سقوط حلب يكون النظام قد أكد سيطرته على اهم واكبر المدن السورية.

وقد كان هذا الهجوم الحجة التي تذرعت بها العربية السعودية وحلفائها، مع الجزء التابع لها من المعارضة السورية المتمثل في الهيئة العليا للمفاوضات، التي تشكلت في ختام اجتماع الرياض منتصف شهر كانون الأول/ديسمبر الماضي ، لافشال اجتماع جنيف ٣ الذي عقد في بداية هذا الشهر لبدء المفاوضات بين النظام و"المعارضة".

لكن الحرب التي يشنها النظام هي حرب الأرض المحروقة ، ما تسبب بموجة جديدة من هجرة نحو مئة الف شخص نحو الحدود التركية التي اغلقت في وجوههم ليعيشوا ابشع الظروف اللإنسانية . ليضاف فصل جديد من المعاناة على المعاناة الفظيعة التي يعيشها الشعب السوري.

واطلقت السعودية مع حلفائها وبالأخص الحكومة التركية تهديدا بالتدخل العسكري المباشر في سوريا. في الوقت الذي صرح فيه رئيس الوزراء الروسي ميدفيديف محذرا بحرب لا نهاية لها في وجه اي تدخل عسكري لا يتم بموافقة مسبقة من النظام السوري.

في هذا الجو المحموم برياح الحرب ولي الأذرع بين القوى الإقليمية والدولية انعقد لقاء ميونيخ يومي ١١و١٢ شباط / فبراير الجاري الذي صدر عنه اتفاق روسي – أمريكي على الدعوة "لوقف الاعمال العدائية" خلال أسبوع ، وهذا لا يعني هدنة او وقف لإطلاق النار. كما ان "وقف الاعمال العدائية" لا يشمل داعش والنصرة وغيرهما من المجموعات " الإرهابية" . حيث ان الحكومة الروسية سارعت

سوريا : هل كل الدروب تؤدي إلى جنيف؟

أكد تقرير أخير لمنظمة الأمم المتحدة وجود نحو عشرون " نقطة" في سوريا تعاني من حالة حصار

تتمة في الصفحة ٣

عن الثورة السورية والمسألة الكوردية

حوار مع الناشط الكوردي السوري دكتور عزيز عبد الكريم

تتمة في الصفحة ٦ و ٧

في هذا العدد

١- معركة حلب الثورةالمضادالمضادة
٢- هل كل الدروب تؤدي إلى جنيف؟
٣-تدهور مريع للأوضاع فيسوريا
٤- عن الثورة السورية والكوردية
٥- معاناة العمال السوريين في تركيا
٦- المعارضة وسوريي الداخل
٧- لم يعد الصمت ملاذ المقهورين
٨- الاسلام السياسي
٩- أ ب اشتراكية:
١٠- المجلس المحلي لمدينة داريا
١١- نساء يساريات
١٢- البرجوازية السورية بحثا عن أرباحها

تتمة بالاعلان على لسان لافروف انها ستتابع حربها ضد الإرهاب بالتعاون مع الحكومة " الشرعية" في سورية.

لذلك، يبدو ان كل الشروط متوفرة، لاستمرار الحرب وحمام الدم التي تشكل الجماهير السورية ضحاياها الاساسيين . بل ان هذه المذبحة مرشحة لان تستعر اكثر في الأشهر القادمة. ما يعني بان عذاب الشعب السوري، وللاسف، لن يشهد نهاية قريبة له.

والحال، فان الوضع السوري يمكن إيجازه كالتالي: هنالك ثلاثة قوى مهيمنة عسكريا في الميدان وتتنازع فيما بينها، وتحظى أغلبيتها بدعم من قوى إقليمية و/او دولية: النظام وحلفائه . الحركة القومية الكردية المتمثلة في حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني وبعض حلفائه. وأخيرا القوى الرجعية مثل داعش وجبهة النصرة واحرار الشام وجيش الاسلام.

في حين ان الجيش السوري الحر والحراك الشعبي يعانيان من الإنهاك والعزل والتهديد بالفناء من القوى المهيمنة المذكورة.

لكن الحركة الشعبية الثورية لم تمت بعد. انها بالتأكيد ضعفت لكنها لا تزال حية، كما أوضح ذلك العديد من التظاهرات الاخيرة مثل انتخاب المجلس المحلي في زاكية في ريف دمشق، ومظاهرات التضامن مع الكرد التي شهدتها مؤخرا العديد من المدن السورية، والنشاطات الديمقراطية المتعددة الأشكال كالتي تشهدها كفر نبل وسراقب ودرعا وغيرها من المدن.

اما مجموعات الجيش الحر، اي المقاومة الشعبية ، التي تعاني من التشتت الجغرافي والتنظيمي ونقص فادح في التسلح والتنظيم وغياب شبه كامل للدعم، فهي هدف للقصف الروسي وللنظام واعتداءات القوى الرجعية للثورة المضادة.

لقد أوضح التدخل العسكري الروسي وحلفائه مثل ايران وحزب الله، من جهة. والتحالف الدولي بقيادة الولايات المتحدة وحلفائها مثل الحكومتين التركية والسعودية ، من جهة اخرى . بان مصير سوريا وشعبها أصبحا محل تنازع وتنافس بين القوى الإقليمية والدولية . بحيث ان سوريا أصبحت مسرحا لنزاع بين الإمبرياليات ، ايضا.

ولذلك، لم يعد يقتصر كفاح الجماهير الشعبية السورية على انتزاع حريتها والمساواة والعدالة الاجتماعية، بل انه ايضا كفاح من اجل تحررها من قبضة القوى الإمبريالية .

فالثورة السورية، مثل كل الثورات المعاصرة، تحمل في أعماقها ديناميات النضالات الاجتماعية والديمقراطية ومعاداة الإمبريالية .

هذه هي طبيعة ثورتنا... الدائمة.

تيار اليسار الثوري في سوريا

سوريا : هل كل الدروب تؤدي إلى جنيف؟

أكد تقرير أخير لمنظمة الأمم المتحدة وجود نحو عشرون " نقطة" في سوريا تعاني من حالة حصار كامل ومن تجويع للمدنيين. ويعاني من هذا الحصار قرابة ٤٠٠ ألف شخص من بينهم أطفال ونساء وشيوخ والعشرات منهم تموت يوميا من الجوع، ويشير هذا التقرير أيضا إلى وجود حوالي أربعة ملايين شخص لا يحصلون إلا على القليل من مساعدات الإغاثة التي تسمح لهم بالبقاء على قيد الحياة...

أغلب هذه المناطق تحاصرها قوات النظام وحلفائه. في حين أن نبل والزهراء(كتب هذا المقال قبل ايام من فك النظام الحصار عنهما) وكفريا والفوعة تحاصرها فصائل جهادية ورجعية مثل داعش وجبهة النصرة وجيش الإسلام وأحرار الشام.

التدخل الروسي لصالح النظام

لقد حصل تحول وتسارع في الوضعين العسكري والسياسي منذ الإعلان عن التدخل العسكري الروسي المباشر في ٣٠ سبتمبر الأخير. على الصعيد العسكري، شن الجيش النظامي وحلفائه هجوما على عدة محاور . استطاع خلاله النظام من استعادة السيطرة على مساحات أوسع من الأراضي .والحال، عندما قام الجيش التركي بإسقاط الطائرة الحربية الروسية في ٢٤ نوفمبر الفائت فإنه لم يحقق هدف حكومة حزب العدالة والتنمية التركية بردع الجموح العسكري الروسي في سوريا. بل على العكس تماماً، فقد اعتبرت روسيا بوتين هذا العمل عملا "عدائيا" وقررت نشر ترسانة حربية ضخمة في البحر والأرض والجو مع إعلانها بنشر منظومة الصواريخ المتطورة آس ٤٠٠.

وأعلنت الحكومة الروسية، لكي تؤكد ارادتها بسيطرتها على سوريا ، بأنها ستدمر أي "تهديد" على قواتها المتواجدة في سوريا. وبذلك، فقد تلاشت نية الحكومة التركية بإقامة منطقة حظر جوي أو منطقة أمنة، وإن كان هنالك اليوم من منطقة حظر جوي فهي قد أصبحت من الجهة التركية للحدود.

تدهور مريع للأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في سوريا

صدرت دراسة لمركز الدراسات والبحوث حول الأوضاع في سوريا يشير الى مدى الكارثة التي أصابت البنية الاقتصادية- الاجتماعية في سورية، فقد »ازداد تشظي الاقتصاد السوري، في العام ٢٠١٥، عما كان عليه في الأعوام السابقة، جراء هيمنة قوى التسلط وقيامها ببناء كيانات اقتصادية مستقلة خاصة بكل منها، وتحويل الموارد لخدمة مصالحها وأهدافها، وتقديم الحوافز لأتباعها لضمان ولائهم، على حساب احتياجات الناس وتطلعاتهم.«

ويقدر المركز »حجم الخسائر الاقتصادية، منذ بداية النزاع حتى نهاية العام ٢٠١٥، بنحو ٢٥٤,٧ مليار دولار أميركي. وتتضمن هذه الخسائر خسارة الناتج المحلي الإجمالي (٦٤,١ في المئة)

تتمة إذ أضحت اليوم المنطقة الشمالية الغربية من سوريا، التي شهدت تواجد لفصائل "تركمانية" قريبة من الحكومة التركية ، تحت سيطرة قوات النظام وحلفائه، ولا سيما بعد السقوط الأخير لمدينتي سلمى وربيعة، وبالكاد كانت احتجاجات الحكومة التركية على ذلك مسموعة.

أي مفاوضات؟ وأي إتفاق؟

على الصعيد السياسي ، يبدو وبشكل مضطرد أن ثمة إطار - إتفاق بين الولايات المتحدة وروسيا حول سوريا: بدءا من وثيقة جنيف في ٣٠ يونيو ٢٠١٢ ومن ثم في اعلان فيينا في نوفمبر ٢٠١٥ الذي تحول الى قرار صادر عن مجلس الأمن في نهاية ديسمبر ٢٠١٥ تحت الرقم ٢٢٥٤ . ولم تحتوي أي من هذه الوثائق إلى أي إشارة عن "تغيير النظام" أو رحيل الدكتاتور بالقوة أو الحتمي. بل أن هذه الوثائق تتحدث عن مفاوضات للتوصل إلى حكومة انتقالية من خلال القبول المتبادل . وفي هذا السياق، رعى النظام السعودي اجتماعا "للمعارضة" السورية في بداية ديسمبر الماضي توج بتشكيل " هيئة عليا للمفاوضات" تشمل أساسا أشخاصا مقربين من الحكومة السعودية . وقد أعلنت هذه الهيئة أنها المفاوض الشرعي "الوحيد". مطالبة بوقف المعارك، من طرف النظام، وإطلاق سراح المعتقلين والتأكيد أن لا مكان لبشار الأسد في المرحلة الانتقالية كشروط مسبقة يجب تحقيقها قبل بدء المفاوضات في جنيف٣.

لا شرعية شعبية للمفاوضين في جنيف !

لكن الأمور في الواقع مختلفة، فلم يعد يتحدث وزير الخارجية السعودي عن رحيل بشار في المدى القصير ، فهو قد صرح هذا الأسبوع أنه " لا مستقبل لبشار في مستقبل سوريا" . في الوقت نفسه، قام ستافان ديمستورا، ممثل الأمم المتحدة بدعوة عدة وفود "معارضة" للمشاركة هذا الأسبوع في مفاوضات جنيف ٣.

احد هذه الوفود تابع للسعودية وتركيا، وآخر هو " مجلس سورية الديمقراطية" تم استثناء الحزب الأكبر فيه، وهو حزب الاتحاد الديمقراطي الكردستاني، من الدعوة، ووفد ثالث عن "معارضة الداخل" القريبة من روسيا، وأخيرا وفد "المجتمع المدني" الذي لا يمثل شيئا... سوى النظام.

من المتوقع ان تدوم المفاوضات لمدة ستة أشهر قبل تشكيل حكومة " وحدة وطنية" او انتقالية حسب تفسير كل من الأطراف المشاركة. والواقع هو، أن المعارك هي التي ستحدد مخارج ومسارات المفاوضات . فروسيا والنظام وحلفائه يرفعون من وتيرة هجماتهم وبالأخص ضد ما تبقى من الجيش الحر بهدف تدميره او تقليصه الى أدنى حد بحيث لا يبقى في الميدان سوى داعش والجهاديين بما يبرر أدنى ما يمكن من التنازلات السياسية للنظام .والحال، يتجلى أحد أوجه المأساة بأن أيا من الأطراف المشاركة في مفاوضات لا تمتلك شرعية شعبية. في حين أن المطالب الأولية الملحة للجماهير للسورية اليوم هي السلام ووقف المعارك والقصف والحصار وإطلاق المعتقلين وعودة المهجرين واللاجئين الى مناطقهم وبيوتهم. لكن مطالب الثورة ما تزال : الحرية والخبز والحق بالعمل والكرامة.

بقلم: غياث نعيسة

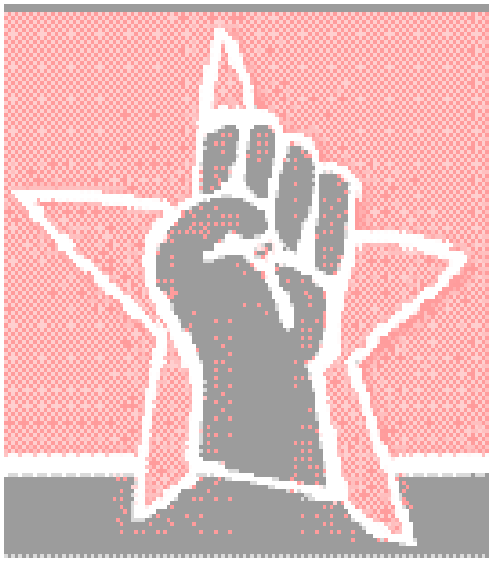

تتمة وتضرر مخزون رأس المال (٢٦,٤ في المئة)، والإنفاق العسكري الإضافي للحكومة (٥,٧ في المئة)، والإنفاق العسكري للمجموعات المسلحة (٢,٣ في المئة)، والإنتاج غير الرسمي للنفط والغاز (١,٥ في المئة). ويقدر مجموع الخسائر الاقتصادية بما يعادل ٤٦٨ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي لعام ٢٠١٠ بالأسعار الثابتة.«

كما يقدر حجم »خسارة الناتج المحلي الإجمالي منذ بداية الأزمة بمبلغ ١٦٣,٣ مليار دولار أميركي، علماً أن ٤٩,٧ مليار دولار أميركي منها قد تكبدها الاقتصاد في عام ٢٠١٥ وحده. كما يُقدر حجم الانكماش في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة ٤,٧ في المئة في العام ٢٠١٥ مقارنة بالعام ٢٠١٤، إذ بلغ الانكماش نسبة ٧,٩ في المئة في الربع الأول، و١,٨ في المئة في الربع الثاني و٦,٢ في المئة في الربع الثالث، ونسبة ٤,٤ في المئة في الربع الرابع مقارنة بالأرباع المقابلة لها في العام ٢٠١٤.«

وأضاف: »هذا ينسجم بالطبع مع تراجع متوسط إنفاق الأسرة إلى مستوى غير مسبوق، عاكساً المعاناة الشديدة للأسر السورية، في جميع أنحاء البلاد. فقد انكمش الاستهلاك الخاص خلال عام ٢٠١٥ بنسبة ٠,٧ في المئة في الربع الأول، و٠,٩ في المئة في الربع الثاني، و٣,٣ في المئة في الربع الثالث، و٥,٩ في المئة في الربع الرابع، مقارنة بالأرباع المقابلة لها في عام ٢٠١٤«، وتوافق هذا مع »تراجع عجز الموازنة من ٤١,٢ في المئة في العام ٢٠١٤ إلى ٢٨,١ في المئة في ٢٠١٥، ما يعكس إستراتيجية الحكومة في زيادة الإيرادات العامة من خلال تطبيق سياسة ترشيد الدعم التي خَفَّضت الدعم تخفيضاً كبيراً.«

وهو ما قاد وفقا للدراسة »إلى تعميق الركود، لأنها رفعت من تكلفة الإنتاج المحلي وزادت الضغوط التضخمية، فأدت إلى تراجع قيمة العملة المحلية«، كما »انخفضت الصادرات في ٢٠١٥ بنسبة ٢٠,٩ في المئة، و٢٧,٣ في المئة، و٣٣,٠ في المئة، و٣٥,٧ في المئة في الربع الأول والثاني والثالث والرابع على التوالي، مقارنة بالأرباع المقابلة من العام ٢٠١٤. كما انكمشت الواردات بنسبة ٢٩ في المئة مقارنة بما كانت عليه العام ٢٠١٤، وذلك بسبب التراجع في الطلب الفعال، إضافة إلى الانخفاض الكبير في قيمة العملة المحلية. ومع ذلك بقي العجز التجاري ضخماً في ٢٠١٥، إذ بلغ ٢٧,٦ في المئة من الناتج المحلي الإجمالي، الأمر الذي وضع الاقتصاد السوري في حالة من الانكشاف واستهلاك للاحتياطيات الأجنبية، وبالتالي تراكم عبء الديون الملقاة على كاهل الأجيال المقبلة«، وهي أجيال تواجه بالأساس تحديات كبيرة.

ويشير المركز إلى ارتفاع »معدل البطالة من ١٤,٩ في المئة في ٢٠١١ إلى ٥٢,٩ في المئة نهاية العام ٢٠١٥، فبلغ عدد العاطلين عن العمل ٢,٩١ مليون شخص، منهم ٢,٧ مليون فقدوا عملهم خلال الأزمة، ما يعني فقدان مصدر رئيسي للدخل والتأثير في معيشة ١٣,٨ مليون شخص. ومن المؤسف أن بعض فرص العمل نتجت من التوسّع في اقتصاديات العنف، التي يُقدر أنها وظفت حوالى ١٧ في المئة من السكان الناشطين اقتصادياً.«

ويساق التأثير الاقتصادي ذاته على المستوى الاجتماعي، »حيث تراجع عدد السكان من ٢١,٨٠ مليون شخص داخل البلاد في ٢٠١٠ إلى ٢٠,٤٤ مليون شخص بحلول نهاية العام ٢٠١٥«، و »اضطر نحو ٤٥ في المئة من السكان إلى مغادرة أماكن سكنهم، إذ بلغ عدد الأشخاص النازحين داخلياً حوالي ٦,٣٦ مليون نسمة، علماً أن العديد منهم اضطر إلى النزوح مرات عديدة. ويقدر عدد اللاجئين الذين غادروا البلاد بحوالى ٣,١١ ملايين شخص، كما هاجر منها نحو ١,١٧ مليون.«أما معدل الفقر العام فيقدر »بنحو ٨٥,٢ في المئة في العام ٢٠١٥ مقارنة بنحو ٨٣,٥ في المئة عام ٢٠١٤. وبلغت نسبة من يعيشون في فقر شديد ٦٩,٣ في المئة من السكان، وهم غير قادرين على تأمين الحد الأدنى من احتياجاتهم الأساسية الغذائية وغير الغذائية. كما بات نحو ٣٥ في المئة من السكان يعيشون في فقر مدقع.«

ويواجه التعليم صعوبات هائلة، مع وصول نسبة الأطفال غير الملتحقين بالتعليم الأساسي من إجمالي عدد الأطفال في هذه الفئة العمرية، إلى ٤٥,٢ في المئة خلال العام الدراسي ٢٠١٥-٢٠١٦، الأمر الذي سيترك أثراً سلبياً على مستقبل البلاد. وقُدّرت الخسارة في سنوات المدرسة بحوالى ٢٤,٥ مليون سنة، وتقدر تكلفتها بحوالي ١٦,٥ مليار دولار أميركي، التي تشكل خسارة في رأس المال البشري المرتبط بالتعليم.

وأصبحت سوريا نتيجة الأزمة ضمن قائمة مجموعة الدول ذات »التنمية البشرية المنخفضة«، وتراجع ترتيبها العالمي على الدليل من المركز ١٢١ إلى المركز ١٧٣ من بين ١٨٧ بلداً.

وترى الدراسة أن سوريا باتت في ظل حالة »التشظي، الذي يعتبر حالة من التمزق الحاد في البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، والذي تتسبب به مختلف قوى التسلط الداخلية والخارجية«، باتت بحاجة »إلى نموذج تنموي جديد يقوم على حق جميع السوريين في العيش الكريم، وهذا يستلزم مشاركة حقيقية وفعالة لجميع قوى المجتمع، من أجل تحقيق التحول التنموي المطلوب والقائم على رؤية مشتركة ومتفق عليها .«ويتطلب النموذج التنموي الجديد، وفقا للباحثين، »عقداً اجتماعياً جديداً، مبنياً على العدالة واحترام وكرامة الإنسان وشخصيته القانونية، وبناء منظومة تفكك مقومات العنف، وتعزز التضامن الاجتماعي. إضافة إلى الحاجة لمؤسسات مساءلة، وشفافة، ومستقلة، وتضمينية تعمل على تحقيق الأولويات التنموية للسوريين بناء على رؤيتهم«

عن الثورة السورية والمسألة الكوردية

حوار مع الناشط الكوردي السوري
دكتور عزيز عبد الكريم

دكتور عزيز عبد الكريم ناشط سوريّ من أصل كوردي، يعيش في المنفى منذ حوالي سنتين.

- جوزف ضاهر: لنبدأ بمشاركتك في انتفاضة القامشلي عام ٢٠٠٤ والثورة السورية التي بدأت عام ٢٠١١. لماذا شاركتَ فيهما وماذا كان دورك؟

عند إندلاع انتفاضة القامشلي كنت طالبا جامعيا في كلية الطب البشري بجامعة حمص و للصدفة كنت قد قررت الذهاب إلى بلدتي عامودا في اليوم السابق للانتفاضة و ذلك بأمل حضور المباراة في يوم الجمعة بحكم حبي لنادي الجهاد و كرة القدم إلا أنني لم أستطع الذهاب إلى الملعب بسبب تاخري بالوصول إلى المنزل.

بعد بدء المباراة بدأت الأخبار تتوالى بأحداث عنف و توقف المباراة و هنا حاولنا الاتصال بالقامشلي و من ثم الذهاب إلى السوق الرئيسي في عامودا لسؤال أصحاب السرافيس عن الوضع في القامشلي حيث ان اخي الصغير كان في الملعب، ثم حاولنا الذهاب إلى القامشلي إلا أن الأجهزة الأمنية أغلقت جميع الطرق المؤدية إلى القامشلي، و بدأت الأخبار تتوالى عن أعداد كبيرة من القتلى والجرحى.

في اليوم التالي بمدينة عامودا بدأ الناس ينزلون إلى الشارع بشكل عفوي و خرجت مظاهرة كبيرة-استطيع القول معظم سكان المدينة- و ذلك للتنديد بما حصل و محاولة الوصول إلى مدينة القامشلي للمشاركة بالمظاهرة و تشييع جثامين الشهداء .

أما بخصوص لماذا المشاركة فأعتقد أن الجواب واحد بالنسبة ل ٢٠٠٤ و ٢٠١١ حيث سلطة قمعية دكتاتورية لا تتوانى عن قتل الناس و اعتقالهم و تعذيبهم لأتفه الأسباب و الإحساس بإمكانية التخلص منها جعلني اشارك في هاتين الثورتين؛فالتخلص من هذا النظام الدكتاتوري هو حلم كل سوري.

أما بالنسبة لدوري في انتفاضة القامشلي فكان المشاركة بالمظاهرة و توعية الناس للحفاظ على الممتلكات العامة، وفيالحراك الثوري شاركت في المظاهرات البدائية التي كنا نسميها مظاهرة طيارة، كما عملت في بعض المشافي الميدانية و تأمين الأدوية.

هل لك أن تخبرنا أكثر عن الانتفاضة الكوردية عام ٢٠٠٤؟

انتفاضة القامشلي ٢٠٠٤ أتت نتيجة حالة احتقان و غضب مكبوت على سلطة دكتاتورية بالاضافة الى العوامل الاقتصادية والاجتماعية و السياسية و مع كسر حاجز الخوف خرج الناس الى الشارع بشكل عفوي و تحدوا السلطات الأمنية و بدأ الاحساس يتعاظم لديهم بأن التخلص من هذا النظام الدكتاتوري بات وشيكا و خاصة بعد هروب الأجهزة الأمنية و طريقة ردهم العشوائي باستخدام القوة العسكرية و السلاح لقتل المدنيين حيث ان هذه الطريقة كانت تجعل الناس أكثر قوة و إصرارا.

لكن هذه الانتفاضة ولدت يتيمة حيث لم يشارك فيها بقية مكونات المنطقة من عرب و سريان و عدم مشاركة مكونات المحافظات الأخرى كدمشق و حلب و الرقة ذات الوجود الكردي لذا بقيت المشاركة مقتصرة على الأكراد بالإضافة إلى التكتم الإعلامي في دولة استخباراتية معروفة؛ فاستطاع النظام بحكم استخباراته و إعلامه المضلل أن يلغي فكر الثورية عن هذه الانتفاضة و تصويرها للناس بأنها ثورة للأكراد الذين يريدون الإنفصال. و من ثم قام باستخدام بعض العشائر العربية و بدأ بتوزيع الأسلحة عليها و قامت هذه الجماعات بالهجوم على المناطق الكردية و محلات الأكراد حيث قامت بالنهب و السرقة بهدف إعطاء طابع تخريبي عن هذه الانتفاضة و أنها حرب بين الأكراد و العرب.

بالأخير أود ان اقول أن انتفاضة ٢٠٠٤

تتمة كانت ثورة شعبية ضد الظلم و الديكتاتورية و لو كنا كسوريين على قلب رجل واحد لقضينا على هذا النظام بذلك الوقت ولكن للأسف تم إخماد الثورة في مهدها.

لنتعمق قليلاً في هذه النقطة، كيف ترى موقف المعارضة السورية من المسألة الكوردية؟

بداية لا توجد معارضة سورية بمعنى الكلمة، لكن هناك شخصيات معارضة للنظام وكل شخصية كانت تنظر للقضية الكردية من مفهومه الخاص لها.

قبل بدء الثورة السورية ٢٠١١ كان لي لقاءات مع شخصيات معارضة سورية و تلك الشخصيات كانت لها مواقف إيجابية من القضية الكردية في سوريا. لكن وللأسف مع بدء الثورة السورية تغير آراء الكثير من تلك الشخصيات و أصبح لها موقف أقل ما يقال عنه سلبي من القضية الكردية و أصبحت تنظر لها مثل نظرة البعث.

بالنسبة لنا كأكراد سوريين تحملنا ظلم هذا النظام بشكل مزدوج مرة لأننا سوريين و مرة أخرى لأننا أكراد، لذلك عندما بدأت شرارة الثورة السورية من درعا كنا من الأوائل الذين شاركوا و انضموا إلى الحراك الثوري فكانت اول مظاهرة بمدينة عامودا بأواخر آذار ٢٠١١ بشعارات :

– عاشت الاخوة الكردية العربية

– سلمية سلمية

– يا درعا نحن معك إلى الموت.

ونحن كأكراد وخاصة الأحزاب الكردية نتحمل جزء من المسؤولية بسبب تقوقع احزابنا و عدم قدرتها على التواصل مع الداخل السوري.

مع بداية الألفية الثالثة بدأت العلاقة بين بعض الأحزاب الكردية و المعارضة السورية بالإنفراج قليلا عبر منتديات المجتمع المدني و من ثم في إطار إعلان دمشق إلا أن هذا لم يكن كافيا للتعريف بالقضية الكردية و ظلت محصورة في نطاق ضيق و هنا يجب ألا ننسى الضغوطات الأمنية لمثل هذه النشاطات.

بالنهايه استطيع القول أن المعارضة السورية إلى الآن تنظر للقضية الكردية في سوريا من منظور قومي عربي و ليس بنظرة وطنية و أبسط مثال على ذلك الخلافات بين المعارضة الكردي و العربية على اسم الجمهورية.(الجمهورية العربية السورية ام الجمهورية السورية).

- كيف تطور الوضع في المناطق الكوردية منذ بداية الثورة؟ كيف تعامل نظام الأسد مع الحراك الشعبي في هذه المناطق؟ كيف هي العلاقة بين المجموعات الكوردية المختلفة والثوار السوريين، الجيش الحر، القوى الإسلامية، إلخ؟

بداية كما اسلفنا فإن الأكراد كانوا من الأوائل الذين شاركوا في الثورة السورية وخرجت المظاهرات في العديد من المدن الكردية في شمال سوريا، إلا أنها لم تجابه بالقوة و النار كما في باقي المحافظات كدرعا و حمص و بانياس، حيث ان النظام كان يحاول تحييد الأقليات منذ بداية الثورة بهدف عدم فتح جبهة جديدة في الشمال و هو الذي لديه تجربة في انتفاضة القامشلي ٢٠٠٤ و مدى الحضور و القوة الكردية.

أما بالنسبة لنشطاء الثورة كان الهدف هو الحفاظ على سلمية المظاهرات و الابتعاد عن التسليح، ومن ثم بدأ النظام بالانسحاب من مراكز المدن إلى ضواحيها و ذلك لتجنب الاحتكاك مع الناشطين و قام حزب الاتحاد الديمقراطي PYD باستغلال الفرصة وذلك بحكم خبرته العسكرية و وجود مسلحين مدربين لديه مع وجود اتفاقيات أمنية مع النظام، و من ثم بدأ ال PYD بفرض سيطرته بالترهيب و الترغيب و خير مثال على ذلك مجزرة عامودا و كيف قامت قوات الحماية الشعبية بإطلاق النار على المتظاهرين العزل و قتلوا ٥ أشخاص و ذلك بغرض إخضاع المدينة لسيطرة.

أما بالنسبة للمجموعات المسلحة الأخرى (جيش حر -جبهة النصرة - الكتائب الإسلامية الأخرى) فأنا أتذكر عندما دخلوا إلى مدينة رأس العين (سري كاني) حيث ذهبت مجموعة من الناشطين الكورد رافعين اعلامهم لاستقبال الثوار؟!؟ فكان الرد الاولي للثوار هو إلقاء العلم على الأرض و مهاجمة حاملي العلم. ومن هنا بدأت المعاناة حيث بدأ النظام بالهجوم على المدينة بالطائرات و البراميل المتفجرة و الجماعات الإسلامية المتشددة بدأت بفرض اساليبها و قوانينها المتشددة و الكورد بحكم تدينهم المعتدل و عاداتهم و تقاليدهم الخاصة لم يتقبلوا هذه الجماعات المتخلفة و وقفوا إلى جانب الشعب pydفي حربه ضد هذه الجماعات (من مبدأ أننا وقفنا بوجه النظام ليس لاستبداله بما أسوأ منه).

– ما رأيك في حزب العمال الكوردستاني بشكل عام؟ وما رأيك بالإدارة الذاتية والحكم الذاتي في كوردستان سوريا؟

حزب العمال الكردستاني pkkهو حزب أيديولوجي قومي شمولي و هو يعتبر نفسه من الأحزاب اليسارية و هو مبني كما العديد من الأحزاب اليسارية في المشرق العربي على فكرة تأليه القائد و الحزب الواحد الأوحد.

أما بالنسبة لنشاط ال pkkفي تركيا فله ظروفه الخاصة المتعلقة بالدولة التركية التي ترفض الحوار و تعمل جاهدة على إذابة جميع القوميات في القومية التركية، و لم تترك خيار آخر أمام ال pkkغير الكفاح المسلح بالرغم من إعلان الحرب pkkإيقاف الحرب و طرح مبادرات سلام أحادية الجانب أكثر من مرة إلا أن الدلة التركية لم تلتزم بها.

بداية أنا مع أي شعب يريد تقرير مصيره وهذا من حقه حسب القوانين و الدساتير الدولية .

أما بخصوص تجربة الإدارة الذاتية أو مشروع القانون pydفي المناطق الكوردية السورية فهو يحمل بعض الإيجابيات مثل الإدارة العلمانية و حقوق المرأة بشكل مساواة للرجال وإشراك الأقليات و الاعتراف

تتمة بحقوقها؛ أما من ناحية أخرى فيوجد الكثير من السلبيات مثل عدم الاعتراف بالأحزاب الأخرى و محاولة صهر المجتمع في بوتقة الحزب الواحد، وفرض أيديولوجية الحزب على باقي المكونات و في النظام التعليمي، بالإضافة إلى وسائل الضغط على الإعلام الحر و منظمات المجتمع المدني الأخرى و الاعتقالات التعسفية للأشخاص المعارضين لسياساته و محاولة التحكم بجميع مفاصل الحياة للمواطن و ذلك كله بحجة حماية المكتسبات وأعتقد أن استمرار ال pyd بهذه الشكل سوف يؤدي في النهاية إلى إنتاج نظام شمولي مثله مثل حزب البعث.

– هل تعتقد أنه من الممكن بناء قوة ثالثة، ديمقراطية وتقدمية، تضمن تحقيق أهداف الثورة الأصلية وتكون مستقلة عن النظام والقوى الإسلامية الرجعية؟

عندما بدأت الثورة السورية في ٢٠١١ هذه القوى التي أصبحت ثالثة هي التي فجرتها وهي التي كانت تخرج للشارع و تقوم بالمظاهرات و تنادي بالسلمية و الحرية و الديمقراطية؛إلا أن وحشية النظام و عسكرة الثورة و دخول الجماعات الإسلامية المتشددة أدت إلى إختفاء هذه القوى و بالتالي جنوح الثورة عن أهدافها ، وأعتقد أن هذه الجماعات دخيلة على ثورتنا و سوف ينتهي دورها عاجلا أو آجلا و لكن ذلك سيأخذ وقتا قد يكون طويلا إلا أنني متفائل بأن هذه الشريحة التي أصبحت قوى ثالثة ستعود إلى مكانها الطبيعي و تعمل على بناء سورية حرة وديمقراطية.

معاناة العمال السوريين في قطاع الملابس و النسيج في تركيا

سلطت صحيفة "الغاردين"البريطانية الضوء على وضع العمال السوريين و لا سيما الأطفال في سوق المنسوجات و صناعة الملابس التركية ، التي تعتبر ثالث مورد لأوربا ، و مدى الغبن الذي يتعرض له العمال في هذا القطاع غير المنظم أو المراقب .

نقلت الصحفية في تقريرها المطول الذي نشرته في ٢٩ يناير ٢٠١٦ شهادات لأطفال سوريين يعملون في هذا المجال و ما يعانوه من قلة في الرواتب إضافة لتأخير في سداد مستحقاتهم ، مشيرة إلى أن الحاجة تدفع بالأطفال و كذلك بالسوريين في العموم الى الرضوخ لكل هذه الأمور كي يتمكنوا من العيش .

و قالت الصحيفة أنه ليس هناك رقم معين للقوة العاملة السورية غير الرسمية بتركيا، لكن وفقاً لإحصائيات الأمم المتحدة، هناك ما يقارب ٢,٣ مليون لاجئ مسجل يعيشون بتركيا. مع ما يقارب ٩% منهم في معسكرات اللاجئين. والباقون يعيلون معيشتهم اليومية.

و أشار التقرير إلى أن اللاجئين السوريون يشكلون قسماً كبيراً من القوى العاملة في صناعة الغزل و النسيج العملاقة في تركيا ، لافتة إلى أن أكثر من ٦٠؟ من هذه الصناعة غير منظمة .

ومضى التقرير بالقول أنه في هذا الشهر، كانت الشرطة التركية تعامل السوريين كضيوف مؤقتين ليس لهم الحق في العمل، مما يعني أن اللاجئين ليس أمامهم سوى العمل بشكل غير قانوني. لكن المشهد يتغير على أية حال، وكجزء من الاتفاق مع الاتحاد الأوروبي، أعلنت الحكومة التركية الأسبوع الماضي تشريعات جديدة ستسمح للسوريين الذين مكثوا في البلد أكثر من ٦ أشهر أن يتقدموا بطلب للحصول على تصريح عمل.

وقد رحبت المنظمات غير الحكومية بهذه الخطوة مبدئياً. صرحت دانييل مكميلان -الباحثة الرئيسية في مركز موارد حقوق الإنسان: "سنتبع الطرق لتوفير الحماية القانونية للعاملين السوريين اللاجئين. يجب ألا تتهاون الشركات في هذا الأمر، ويجب أن يعلموا أين يوجد السوريون في سلسلة التوريد الخاصة بهم- في مصانع صغيرة- ويجتهدوا في تطبيق الحماية والعمل على استمرارها."

وبين التقرير أن الهدف الرئيسي لتصريح العمل الجديد هو التأكد من أن اللاجئين السوريين بتركيا يتقاضون على

تتمة الأقل الحد الأدنى للأجور. وهو ١،٦٤٧ ليرة في الشهر- أي ما يعادل ٣٧٩ يورو. وبسبب وضعهم غير القانوني، وعدم وجود أي قدرة على المساومة، يتقاضى الكثير منهم أقل من هذا المبلغ.

وتابع التقرير حديثه عن آثار الاستغلال الذي يتعرض له العاملون السوريون من حيث ظرف العمل و تدني الأجور ، الأمر الذي يشكل تهديداً لماركات عالمية التي تعتمد على الاستيراد من تركيا ،ونقلت عن ماري كوينج -مطورة العمل والمسؤولة الاجتماعية لشركة أورسي - أن الشركة تدرك "مسئوليتها في تحسين القيمة، والإدارة، وظروف العمل ككل." وقالت إن أورسي وجدت من قبل "أموراً حرجة" بأحد المصانع التي تتعامل معها مما أدى لوقف الإنتاج به.

وبإدراك عال لتشعب الأعمال الصغيرة بتركيا قالت: إن تحسين ظروف العمل، لن يتم إلا بالعمل في تحالفات، مثل "مبادرة التجارة الأخلاقية" التي تمثل أورسي أحد أعضائها.

وأضافت "التحديات في قطاع صناعة النسيج لن يتم حلها بعمل منفرد لشركة وحيدة."

وليس هذا التقرير سوى لمحة عن الوضع المزري للعمال السوريين في تركيا وبلدان المهجر عموما. اننا ندعو الأحزاب العمالية والنقابات في هذه البلدان للعمل في صفوف هؤلاء العمال والدفاع عن حقوقهم المتساوية مع عمال بلادهم. كما اننا ندعو العمال السوريين الى الانتظام في نقابات مستقلة يستطيعون من خلالها الدفاع عن مصالحهم الجماعية .

عاش كفاح الطبقة العاملة المشترك

المعارضة وسوريي الداخل

لم يكن ولم يعد خفيا على احد ما يعيشه ابناء سوريا في الداخل والخارج من اوضاع امنية واقتصادية وصحية وتربوية صعبة .في جميع المجالات وعلى كافة الاصعدة، يعاني جيل الشباب بشكل خاص وبكافة الوسائل مما يجبره على اتخاذ خطوات لم تكن ابدا في حساباته كاللجوء الى بلد مجاور او الهجرة الى اوربا او الالتحاق بأحد الفصائل المقاتلة على الارض في صف النظام ،او قوى الثورة، او حتى قوى الثورة المضادة الرجعية، بحثا عما يشبع جوعه .

ومن اهم هذه الضغوط التي يعيشها ومنذ خمس سنوات هي الخدمة الاحتياطية في جيش النظام . فمنذ خمس سنوات لم يتم تسريح اي دفعة ممن كانوا يخدمون في جيش النظام من قبل الثورة كمجندين الزاميين مما اضطر نسبة تفوق ال٤٠% للانشقاق عن جيشه وقواه الامنية والالتحاق بالجيش الحر او الاكتفاء بالعيش كمواطن عادي مدني ان كان وضع المدينة او القرية التي ينتمي اليها يسمح له بالبقاء بمأمن عن ايادي النظام.

ومن ثم من طلبوا في بداية الثورة للخدمة الاحتياطية والتحقوا بجيش النظام ولم يسرحوا احدا منهم اضطر معظمهم او كل من لايقبل او يريد ان يقف في صف النظام على الانشقاق وبدء حياة جديدة لكن كمطلوب للنظام .

ومن ثم وعلى دفعات تم طلب ماتبقى من الشباب السوريين للاحتياط وبعدها للالوية الطوعية التي اتت للموظفين بشكل عام ، والالتحاق بها يكون بمقابل البقاء في الوظيفة ومن يتخلف عنها يتم طرده من الوظيفة المدنية .

اذا اليوم من تبقى من السوريين الشباب تحديدا في مناطق سيطرة النظام عسكريا وامنيا" اوحتى اداريا تفرض على الشباب السوريين الالتحاق بجيش النظام عنوة" في دمشق.اللاذقية .طرطوس .حماه .حمص. السويداء . الحسكة.وحتى دير الزور ودرعا.هم كلهم سوريون وكلهم في مأزق لم يبقى لهم خيار الا الالتحاق بالنظام او الهجرة فحتى التخفي لم يعد ممكنا.

حماية من تبقى من شباب سورية مسؤولية من؟ اذا هاجر كل من هو مطلوب لخدمة النظام فمن سيبقى في سوريا ،الا القليل، غير الشيوخ والاطفال والنساء وذوي الاحتياجات الخاصّة؟.

ماموقف المعارضة بهيئاتها من هذه المسألة.اسقاط النظام غاية وهدف ومسعى لكن الى ان يسقط النظام ما هي الحلول ليبقى في البلد من يريد العيش بسلام. اليس وقف الضغوط على الشباب وارغامهم على القتال في صف النظام مسؤولية الجميع. وعلى من يفاوض او يحاور بإسم السوريين ان يذكر هذه المسألة المهمة ليس على الهامش بل ضمن برنامج المفاوضات ان تمت. الغاء الخدمة الالزامية في خدمة النظام مسألة مهمة قد تبقي على من تبقى ،وترجع للوطن من غادره هربا لا من الحرب بل من الاكراه على الانخراط بها

كل السلطة والثروة للشعب

بقلم: مازن الأحمد

بيان استنكار صادر عن التيار الوطني الديمقراطي في الجولان السوري المحتل

مرة أخرى يُطل علينا كمال اللبواني ، ليتحدث باسم معارضة سورية هي براء منه، لا يمثلها ولا يمكن ان يمثل أي جسم سياسي يؤمن بثورة الحرية والكرامة التي أطلقها شعبنا السوري منذ آذار ٢٠١١.

إن من يزور وينسق ويطلب المساعدة من إسرائيل عدوتنا ومحتلة أرضنا، بحجة إجرام النظام الذي لا يقل بشاعة عن إجرام المحتلين أنفسهم، لا يمثل احداً ، وهو لا يخدم إلا أعداء شعبنا، الذي يناضل للتخلص من الاستبداد والاحتلال بنفس الوقت.

إننا في التيار الوطني الديمقراطي في الجولان السوري المحتل رفضنا ونرفض أي محاولات، قام او يقوم بها البعض للمساومة على مستقبل الجولان، والتنسيق مع اسرائيل حليفة النظام. الذي يدمر وطننا سوريا، ويقدم لها اكبر خدمة حتى هي عاجزة عن تحقيقها .

إننا على ثقة بان ثورة شعبنا العادلة المطالبة بالحرية والكرامة والدولة الديمقراطية المدنية ستنتصر. والجولان المحتل سيكون جزءً منها عاجلا ام اجلاً ، وليعلم القاصي والداني اننا في الجولان السوري المحتل، لن نقبل ولن نسمح، لأي مشبوه بالعبث بمصيرنا ومستقبلنا.

عاشت ثورتنا السورية

والمجد للشهداء .. والحرية للمعتقلين والمفقودين

والخزي والعار لكل المتواطئين والمتآمرين

التيار الوطني الديمقراطي في الجولان السوري المحتل

١٦ شباط/فبراير ٢٠١٦

لم يعد الصمت ملاذ المقهورين

بيان الاشتراكيين الثوريين في مصر

ليلة أمس، مرة أخرى في استكمال للسلسلة الطويلة من انتقام الداخلية وبطشها بالجميع، قتل أمين شرطة سائق شاب في حي الدرب الأحمر برصاصة في الرأس، ليتجمهر أهالي الحي ويحاصرون مديرية أمن القاهرة مطالبين بالقصاص من أمين الشرطة.

هؤلاء المجرمون من جلادي وقتلة الداخلية، رغم أنهم يختالون بجبروتهم وتسليحهم يرهبون المصريين، إلا أن أشد ما يفزعهم هو أن يتحرك الأهالي احتجاجًا، أن يردوا بأي مظهر احتجاجي ضد همجيتهم.

هذا ما يفزع، ليس فقط الداخلية، بل كل النظام الذي يحميه هؤلاء المجرمون. وكلنا شهدنا الحملات الإعلامية المسعورة التي تشنها وسائل الإعلام الحكومية – والكثير من وسائل الإعلام الخاصة أيضًا – على الأطباء بسبب قرارهم بالإضراب ضد اعتداءات الداخلية. بل أن هذا النظام لا يريد حتى أن يكون لمظلوميه وضحاياه صوتًا، فيصدر قرار أمني من وزارة الصحة بإغلاق مركز النديم لإخفاء جرائمه والتمادي في ممارسة القتل والتعذيب، سواء في الشوارع أو في أماكن الاحتجاز.

لم يعد الصمت الذليل ملاذ المظلومين والمقهورين من بطش نظام قاتل يُطلق زبانيته طائحين باطشين في الجميع لا يميزون في ذلك بين ثائر أو ناشط أو سائق تكتوك أو حتى باحث إيطالي. لم يعد القبول بالقهر مفروضًا على ضحايا التعذيب الممنهج والانتقام المسعور من قبل الداخلية التي تظن أن لا راد لها.

رد فعل الأهالي ليلة أمس ليس جديدًا؛ فقد شهدنا مثله في الأقصر حين قتل ضباط مواطن تحت التعذيب، وكذلك في الإسماعيلية، وغيرهما، علاوة على حركة الأطباء ودعوتهم لتقديم العلاج دون أجر، والتي سئلهم في حال تنفيذها وتوسعها وانتصارها المزيد من القطاعات الجماهيرية للدخول في ساحة المعركة ضد الداخلية.

إن نظام السفاح السيسي يدرك جيدًا أن الأزمة العميقة التي تحاصره، سواء على المستوى الاقتصادي أو السياسي، لا فكاك منها إلا بالاستمرار في المزيد من البطش والإرهاب المنظم للمصريين. لكن تراكم القهر والظلم، لم يعد مُحتملًا، وهو ما سيُشعل المزيد من المعارك ضد هذا النظام. وكلما حاولوا إغلاق المجال العام بالدم والحديد والنار، يفتحه الغاضبون من المقهورين والمظلومين مجددًا.

لم يكن هذا هو الحال منذ عام واحد، أو حتى منذ أشهر قليلة. والمعارك لا تندلع فرادى، بل تشق لبعضها البعض طرقًا تحتاج للتضافر فيما بينها.. تحتاج لكل طاقة ممكنة لتوحيدها سياسيًا ضد "دولة حاتم" التي تسرق بيد وتقتل بأخرى.

الاشتراكيون الثوريون

الحرية للمناضل اليساري منيف ملحم ولكافة المعتقلين

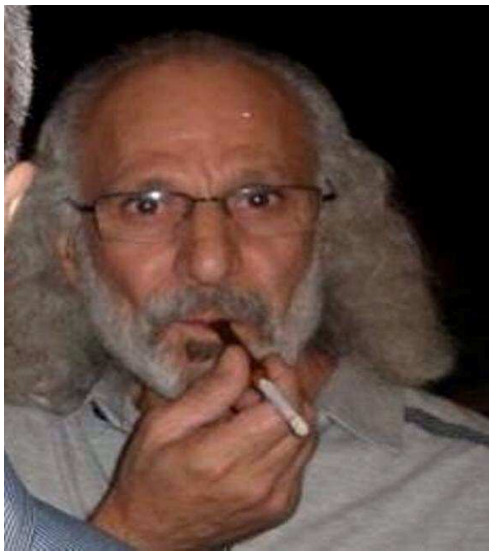

اعتقل منيف ملحم ابو وليم مرة اخرى في نهاية عام ٢٠١٥ وما يزال قابعا في زنازين النظام، وهو مناضل يساري سلمي معروف كان قد أمضى ١٦ عاما من حياته في السجون. وتعرضت عائلته الى اضطهاد كبير حيث اعتقل العديد من اخوته وحرقت الشبيحة بيت العائلة.

منيف ملحم (أبو وليم) مناضل ماركسي ثوري بارز وقف مع مطالب الجماهير الشعبية بالحرية والعدل الاجتماعي والكرامة ، كما تميز بموقفه المناهض لأي تدخل عسكري اجنبي في بلادنا. ويراهن فقط على حق الشعب السوري بتقرير مصيره بنفسه بعيدا عن اي وصاية.

الحرية لمنيف ملحم ولكافة المعتقلين في زنازين النظام وقوى الثورة المضادة

نبذة عنه كما كتبها على موقع الحوار المتمدن:

-الاسم: منيف ملحم

٢-مواليد حمص- سورية ١٩٥٠

٣- متخرج من الكلية العسكرية ضابط في سلاح الصواريخ/أرض- جو عام ١٩٧٠

٤-مسرح من الجيش في عام ١٩٧٣ بتهمة ماركسي

٥- عامل في معمل الجرارات في حلب من عام ١٩٧٣ وحتى عام ١٩٧٤

٦-عامل في معمل المحركات في اللاذقية من عام ١٩٧٤ وحتى عام١٩٧٧

٧- عضو في الحلقات الماركسية في سورية ومن المساهمين في تأسيس رابطة العمل الشيوعي -سورية

٨- مطلوب أمنياً ومتخفي منذ اذار ١٩٧٧ -وحتى اب ١٩٨١ ومحترف العمل السياسي

٨- عضو في اللجنة المركزية وفي مكتبها السياسي مابين عام ١٩٧٨ وعام ١٩٨١

٩- من مؤسسي حزب العمل الشيوعي في سورية عام ١٩٨١ ومن قادة التيار اليساري في الحزب(تروتسكي)

١٠- اعتقلت عام ١٩٨١ بعد الخروج من المؤتمر بيومين

١١-ستة عشر عاماً من الاعتقال في سجون النظام السوري

١٢- حكم علي من قبل محكمة امن الدولة في سورية بعد اعتقالي ب ١٢ عام لمدة خمسة عشر عاماً

١٣- بقيت في المعتقل لمدة عام بعد انتهاء الحكم في محاولة من الاجهزة الامنية لأجباري على ترك العمل السياسي ولكني رفضت

١٤- خرجت من المعتقل في عام ١٩٩٧

١٥ اسست مع بعض الشباب اليساريين في فترة ما عرف بربيع دمشق منتدى اليسار للحوار وأصدرنا الندوات في كتاب تحت اسم حوارات منتدى اليسار

١٦- استمرت جلسات المنتدى لمدة عام رغم الضغوط الامنية وعقد اربع عشر جلسة قبل اجبارنا على اغلاقه في تشرين عام ٢٠٠١

١٧- اسست ، مع أخرين، الحركة المناهضة للعولمة في ٣١/١٢/٢٠٠٢ واصدرنا نشرة البديل التي صدر منها حتى الان(٧) اعداد.

.

أ ب اشتراكية:

ديالكتيك

مصطلح فلسفي يعني الجدل، وللجدل معنى أوسع وأعمق من كونه مجرد مبارزة حوارية، إنه مفهوم شامل يتعلق بحركة الطبيعة والمجتمع والفكر ويمكن بواسطته تحليل حركة الأشياء حولنا وفينا معا.

فخلف الوحدة الظاهرية للوجود وللموجودات هناك تناقض أو صراع بين أضداد، والدارسون للطبيعة يرون هذه الحقيقة خلف كل الظواهر على هيئة حركة مستمرة ومتضاربة ؟شكال الطاقة المختلفة، ومن هذه الملاحظات نشأت طريقة تفكير تضع في الاعتبار الحركة المتولدة عن صراع الأضداد والظواهر التي تصنعها، وأصبح للجدل – بمعنى التأثير المتبادل للعناصر المكونة للظاهرة – حقيقة لا يمكة إغفالها لتفسير التغيرات الهادرة حولنا.

وأصبح الجدل وعاء لحركة الفكر نفسها على يد فيلسوف هام هو "هيجل" الذي أقام بناء فلسفي عملاق يشرح تطور عملية التفكير الفلسفي واضعًا إياها في محيط من الأفكار والخيالات والأوهام، حتى جاء المفكر الثوري كارل ماركس ليطهر التفكير الجدلي من أوهامه ويرشقه في الحياة الاجتماعية، مطبقًا قوانين الجدل على التاريخ الاجتماعي للبشرية مستخلصًا أن القوة المحركة للتاريخ هي الصراع بين الطبقات الاجتماعية.

نظر ماركس إلى الإنسان باعتباره جزءًا من الكون شكلته جدلياته، كان يصارع من أجل الحياة، عاش طويلًا أسير وتيرة استهلاكية واحدة أنشأت شكلًا اجتماعيًا بدائيًا حتى ظهرت الطبقات الاجتماعية استجابة لميله الجبار لتطوير حياته، وبانتقالهم للمرحلة الإنتاجية انقسم البشر إلى مالك ومملوك/ حاكم ومحكوم، وهكذا فخلف الانسجام الظاهري بين أعضاء المجتمع هناك حرب -خفية حينًا وعلنية حينًا بين المسيطرين على الإنتاج والمحرومين منه.

تتمة يسيطر الأولون على منافذ الحياة فيحققون بعض التطور الاجتماعي والكثير من التمييز الطبقي حتى يصبح نظامهم عاجز فتنهض طبقة جديدة تمثل القوى الإنتاجية الصاعدة لتحطم بالثورة الوضع البائد وتشكل مجتمعًا جديدًا، وهكذا تقدم التاريخ البشري على وقود الصراع بين العبيد والأحرار، الفلاحين والملاك، البرجوازية والإقطاع، وهكذا يدور الصراع الأن بين الرأسمالية والطبقة العاملة التي هي طليعة المأجورين جميعًا في الصراع الرهيب الدائر في العالم كله بين رأس المال والعمل المأجور، والديالكتيك أو الجدل هنا هو رصد وتحليل العوامل المتعددة التي تتصادم فتخلق أوضاعًا ما تلبث أن تشتبك مع عوامل أخرى فتتحد وتتنافر على درب الصراع الطبقي عناصر من هنا وهناك.. وهكذا.

بقلم: رضا العربي
عن موقع الاشتراكي

الاسلام السياسي

مر على آذاننا مؤخرا وبكثرة مصطلحات عديدة تخص الدين الاسلامي وتخص بعض الممارسات والمناهج التي تلصق بالدين الاسلامي لتلوين الافعال الدنيئة بألوان دينية بحتة.

مثلا الاسلام السياسي مصطلح كثر تداوله مؤخرًا بالأخص في سوريا . هذا المصطلح ليس كاملا الى ان يكون مصطلح يمثل فئة سياسية او دينية او ممارسات معينة كوننا نعيش في زمن اسلامات مسيسة .فالسعودية تمثل (إسلاماً سياسيا) وتدعي تمثيلها وهذه المملكة لا تملك ادنى مقومات الديمقراطية وتطرح أيديولوجيا لاهوتية رجعية،

وايران ايضا تمثل على فئة وتقودها الى حرب واضحة المعالم مجهولة العواقب على المجتمعات الاسلامية ككل ، وتهيج التحشيد المذهبي .

وبشار الاسد يلعب على اوتار سياسية ودينية ووطنية ويقود حربا معقدة فقط لبقائه وبقاء نظامه ، ويضرب النسيج الاجتماعي ويفكك جميع الروابط الاجتماعية والانسانية بذريعة محاربة الارهاب الديني لكن لأهداف سياسية ،

كل هذه الاشكال وغيرها هي تأسلم سياساتها واحقادها ومصالحها وسبل تحقيقها لتجييش اكبر عدد ممكن من الافراد بذريعة ان مايحدث لصالح الاسلام او فئة معينة منه . ليس هناك اسلام سياسي مادام الاسلام مجزأ بخطوط من دم

وليس هناك سياسة للاسلام مادام متعادي في مابينه وكل الدماء التي تسيل اليوم بذريعته من معظم الاطراف .

اصبح هناك اسلاموفوبيا، في أوساط السوريين، لا لأن الاسلام مخيف بل لأن مؤسلمي الازمات لا انسانيين

بإسم الله والوطن وجميع الديانات والمذاهب. نموت في سوريا، باسم الله والأديان والمذاهب التي تجبر لأغراض سياسية .

حيدوا الاديان، فآخر الغزوات كانت منذ قرون وآخر الخلفاء مات من قرون ،ومن عاش على دين بقناعة منه سيموت عليه ، ومن حارب لهدف لن يثنيه عنه احد ، والافضل اليوم ان تعود الثورة بثوارها الحقيقيين ، من اجل سوريا واحدة موحدة وهي للجميع، مهما كانت انتماءاتهم العرقية او الدينية، فالدين لله والوطن للجميع، هذا كان احد شعارات الثورة السورية في عشرينيات القرن العشرين، واليوم ما يزال صالحا.

بقلم : مازن الأحمد

المغرب أوقفوا العنف... لنتحد جميعا ضد عدونا الطبقي المشترك

يتواصل الهجوم الشرس للدولة البرجوازية التابعة على مكتسبات الشعب المغربي الكادح، على جميع المستويات. ولم ينج قطاع التعليم {المدرسة والجامعة العموميتين} من هذا الهجوم الذي يتواصل بتطبيق مخطط طبقي جديد {الرؤية الإستراتيجية ٢٠١٥-٢٠٣٠} جاء استكمالا لمخططات سابقة تهدف إلى تخريب المدرسة والجامعة العموميتين وتحويلهما إلى سوق يتنافس عليها كبار الرأسماليين.

شهد هذا الموسم الجامعي مجموعة من المعارك النضالية في مواقع جامعية عدة، دفاعا عن ما تبقى من مكتسبات، لكنها تبقى محصورة داخل أسوار الجامعة إن لم نقل داخل الكلية أو الشعبة. فالجامعة المغربية لازالت تتخبط في أزمة خانقة يميزها سلبا لا إيجابا اللا تنظيم والتشتت والعزلة.

كما شهد هذا الموسم نضالات خارج

تتمة الجامعة تميزت بكفاحيتها وقوة تنظيمها وبمطالب واضحة { معركة الطلبة الأطباء التي أسقطت مشروع الخدمة الإجبارية، ومعركة الأساتذة المتدربين التي تسعى إلى إسقاط المرسومين المشؤومين. }. هذه المعارك لم تسجل مشاركة فعلية للطلاب بالرغم من أنهم يعتبرون الحليف الموضوعي للأساتذة المتدربين باعتبارهم معنيين مباشرين بمضامين المرسومين المشؤومين.

عدم تكافئ ميزان القوى بين النظام المستبد الذي زاد في وتيرة هجومه، وبين الكادحين الذين يزداد عددهم يوما بعد يوم دون انعكاس كمهم على نوعية ردهم على الهجوم، ينطبق على الجامعة كذلك، فبالرغم من ردود الأفعال التي يقوم بها الطلبة في بعض الجامعات لا زالت الكفة لصالح النظام، ولا يزال دفاعهم لا يرقى لمستوى الهجوم.

من المفترض في ظل هذا الهجوم الكاسح على الجامعة العمومية، أن تتضافر الجهود وترص الصفوف لمواجهة عدونا الطبقي المتمثل في البرجوازية ودولة الاستبداد. لكن وللأسف لا يزال هذا حلما في واقع يمزقه العنف بين المكونات الطلابية التي تتحارب في ما بينها مخلفة {قتلى ومعطوبين}، تاركة العدو الرئيسي يأخذ مكانة المتفرج.

فأحداث العنف التي شهدتها جامعة القاضي عياض والتي خلفت قتيلا يضاف إلى لائحة ضحايا العنف الجامعي لدليل عن المأساة التي لازالت تعيشها الحركة الطلابية المغربية، والتي ستستمر في حصد أرواح أخرى إن لم تستوعب المكونات الطلابية خطورة هذا العنف، والهدايا المجانية التي تقدمها للنظام المغربي بهذه الممارسات.

أكيد أن الدولة وأجهزتها القمعية هي المستفيدة من الاقتتال بين أبناء الكادحين، فكم من مرة تفجر العنف في مختلف الجامعات المغربية وبين مختلف التيارات، كانت دوما حصيلته معطوبين وقتلى ومعتقلين ونفور الجماهير الطلابية العريضة من أي عمل سياسي ونضالي. مما يزيد في إضعاف المقاومة الطلابية ويساعد الدولة على فرض سيطرتها على الجامعات بمبرر (حماية الطلبة) وتتمكن من تمرير مخططاتها بشكل سلس وحرمان الطلاب من أدنى شروط التحصيل العلمي.

إننا كطلبة ثوريون-أنصار تيار المناضل-ة نجدد رفضنا القاطع ونبذنا للعنف بجميع أشكاله، كان من كان مرتكبه، ونعتبر العنف الفصائلي عنفا رجعيا لا يخدم إلا مصالح الدولة البورجوازية، ونؤمن بالنقاش الديمقراطي الذي يضمن للكل حق التعبير عن مواقفه، والسجال الفكري والسياسي سبيلا لفك الاختلافات، كما نشجب ونرفض الحشد العنصري والدعاية الشوفينية من كلا الطرفين وننند بما تقوم به أجهزة إعلام الدولة من استغلال للأحداث بشكل عنصري ضد قضية الشعب الصحراوي.

وندعو كافة المكونات الطلابية لنبذ العنف، ونبذ مرتكبيه وإعطاء موقف واضح منه.

الطلبة الثوريون- أنصار تيار المناضل-ة، ٢-٢-٢٠١٦

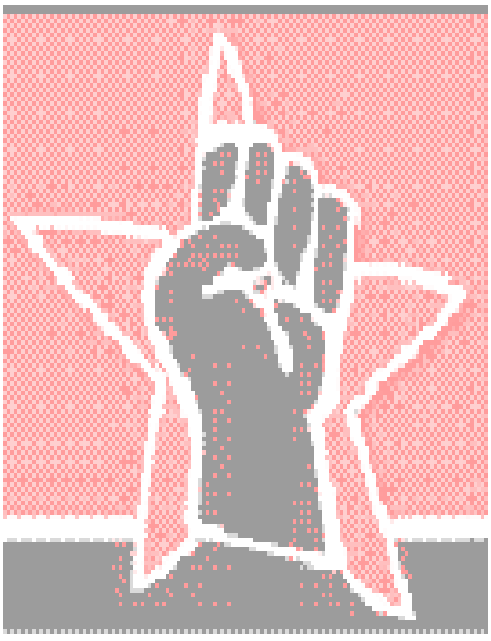

المجلس المحلي لمدينة داريا

٢١ شباط ٢٠١٦

أقام الأهالي المحاصرون في مدينة #داريا اعتصاماً اليوم شارك فيه العشرات من النساء والأطفال للمطالبة بفك الحصار عن مدينتهم ووقف القصف اليومي الذي يهدد حياتهم. ورفعوا لافتات تذكر بالواقع الإنساني الصعب الذي يعيشونه في ظل الحصار والقصف.

يذكر ان مدينة داريا تعيش عامها الرابع تحت الحصار، ويوجد فيها حوالي ٨٣٠٠ مدني، وتتعرض لأعلى معدل من البراميل المتفجرة التي يلقيها النظام في سوريا حيث تجاوز إجمالي عدد البراميل ٦٦٠٠ برميلا، إضافة إلى التصعيد الكبير في الحملة العسكرية منذ ٤ أشهر الذي أدى إلى الفصل الكامل بين مدينتي داريا ومعضمية الشام.

نساء يساريات

روزا لوكسمبروج
المترجم ضي رحمي
الناشر مركز الدراسات الاشتراكية- مصر

واحدة من أبرز الشخصيات النسائية في التاريخ الحديث، كانت روزا لكسمبورج في طليعة الحركات الثورية في كل من ألمانيا ورسيا خلال بدايات القرن العشرين. شاركت لكسمبورج، وقادت الحركات العماليّة، في وقتٍ كانت حقوق النساء فيه تكاد تكون منعدمة، وكانت القيادة، تقليديًا، من حق الرجال بينما النساء حبيسات قابعات على الهوامش.
وُلدت لكسمبورج في عام ١٨٧١ لأبوين من فلاحي الريف البولندي، لكنها حققت أكثر مما هو متوقع من امرأة في نفس مكانتها الاجتماعية في ذلك الوقت.
عندما بلغت السادسة عشر، انضمت لكسمبورج للحزب الاشتراكي الديمقراطي في مملكة بولندا (الذي عرف بعد ذلك بحزب البروليتاريا)، والذي كان في تلك الفترة منظمًا في شكل مجموعات سرية صغيرة، وذلك بعد إعدام أربعة من قياداته قبيل تجنيدها بوقت قصير. وكان الحزب من حيث التنظيم متقدمًا، وبفارق كبير، عن أي حزب ثوري في روسيا، وعُرفت لكسمبورج بوصفها من منظري الحزب منذ أواخر سنين مراهقتها، وظلت هكذا حتى وفاتها في عام ١٩١٩.
في عام ١٨٨٩، واجهت لكسمبورج خطر الاعتقال، ومن ثم أُجبرت على الفرار إلى سويسرا. هناك استغرقت بكليتها في التعليم ومواصلة النشاط السياسي، فدرست العلوم الطبيعية والرياضيات والاقتصاد في جامعة زيورخ، وفي نفس الوقت لعبت دورًا نشطًا داخل الحركات العمالية السويسرية.
وكممثلة عن الحزب في مؤتمر الأممية الاشتراكية عام ١٨٩٣، انتقدت التقاليد القومية التي يتمسك بها الكثيرون من الأعضاء القدامى، ودافعت عن استبدال مثل تلك الانتماءات القومية بالأممية، ونجحت بالفعل في إقناع الكثريين بحجتها تلك خلال المناقشات. لقد دافعت عن إيمانها بأممية الحركة العمالية، مما دفعها للانتقال إلى ألمانيا في غضون سنوات قليلة لاحقة، حيث كانت الحركة العمالية نشطة، وفور وصولها انضمت للحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني.
خلال تلك الفترة بدأت في الكتابة لعدد من الإصدارات الاشتراكية، وأحيانًا كانت تلقي الخطابات في المؤتمرات الجماهيرية والمسيرات الاحتجاجية. وبالفعل كتبت العديد من المقالات التحريضية، كانت تركز في سردها بشكل أساسي على التأكيد على مخاطر الأفكار الإصلاحية – حيث كانت النزعة الإصلاحية آخذة في التنامي في ألمانيا في ذلك الوقت – وفي نفس الوقت أكدت على الحاجة إلى الثورة بمشاركة القاعدة الشعبية.

الثورة الروسية ١٩٠٥

انتقدت لكسمبورج الموقف "المرحلي" الذي اتخذه أغلبية البلاشفة والمناشفة، والذي رأى أن أقصى ما يمكن أن تحققه ثورة ١٩٠٥ هو ترسيخ الديمقراطية البرجوازية. وللبرهنة على ضرورة قيادة الطبقة العاملة للعملية الثورية، أكدت لكسمبورج على أهمية الدور الذي يقوم به الإضراب الجماهيري من توحيد للنضالات الاقتصادية والسياسية معًا، مع الإقرار بالعلاقة العضوية بين العفوية والتنظيم داخل الحركة العمالية. بعد مرور فترة طويلة على قمع ثورة ١٩٠٥، واصلت الأفكار التي طورتها لكسمبورج خلال نقاشاتها أثناء الثورة التأثير عليها نظريًا وعمليًا.
لكنها لم تكتف بمجرد الكتابة عن الثورة، وسرعان ما تسللت لكسمبورج إلى الأجزاء البولدنية الواقعة تحت سيطرة

تتمة الاحتلال الروسي. في هذا الوقت كانت شعلة الثورة قد خمدت، وفُرض الحظر على الصحف العمالية، لكن لكسمبورج واصلت طبع وتوزيع جريدة الحزب، وهو الأمر الذي تسبب في دخولها السجن في غضون فترة قصيرة بعد استقرارها في بولندا. وبعد مضي حوالي أربعة أشهر على سجنها، صدر أمرٌ بالإفراج عنها وطردها خارج البلاد وإعادتها إلى ألمانيا.

في تلك اللحظة وبتيقنها من أهمية الإضرابات الجماهيرية ودورها الحاسم في العملية الثورية، ألقت لكسمبورج خطابًا في هذا الشأن. وفور انتهائها من كلمتها، أُلقي القبض عليها وحُكم عليها بالسجن لمدة شهرين، بتهمة "التحريض على العنف".

في عام ١٩١٣، كتبت لكسمبورج كتابها "تراكم رأس المال"، هو العمل الإبداعي الذي يُعد واحدًا من الاسهامات الهامة للنقد الماركسي للاقتصاد السياسي. لقد ركزت تحديدًا على التوسع في الإنتاج الرأسمالي وعلاقته بالتوسع الإمبريالي للدول الرأسمالية، قائلة أن التعامل مع التناقضات الداخلية للنظام الرأسمالي يتطلب استغلالاً مستمرًا لموارد المجتمعات التي لا تزال "خارج" العالم الرأسمالي.

انشقاقات الحزب الاشتراكي الديمقراطي الألماني ومعارضة الحرب العالمية الأولى

بحلول عام ١٩١٠، اشتدت حدة التوترات داخل الحزب الاشتراكي الديمقراطي وسرعان ما بلغت ذروتها، وانقسم الحزب إلى ثلاثة أجزاء، وكان يُنظر للكسمبورج بوصفها مصدر الإلهام الرئيسي للجناح الثوري الذي يعارض الطبيعة الإمبريالية المتزايدة للإصلاحيين، والنزعات البرلمانية لمركز الحزب.

وتسببت معارضتها للحرب العالمية الأولى في اعتقالها مرةٍ أخرى في فبراير عام ١٩١٤، هذه المرة بتهمة "تحريض الجنود على التمرد" في أعقاب خطابٍ لها دعتهم فيه إلى تحكيم ضمائرهم، وكانت حجتها أنه "لو أنهم يتوقعون أننا سنقتل إخوتنا في فرنسا أو غيرها من الدول، دعونا نقول لهم لا.. تحت أي ظرفٍ من الظروف".

واصلت لكسمبورج معارضتها للحرب بشدة، حتى بعد انبرى تقريبًا جميع أعضاء الحزب الاشتراكي الديمقراطي في الدفاع عن الحرب – مما دفعها إلى تكوين عصبة سبارتاكوس عام ١٩١٤، جنبًا إلى جنب مع كارل ليبكنيخت، فرانز مهرينج وكلارا زيتكين.

وعلى الرغم من قضائها معظم السنوات الأربعة التي تلت تكوين عصبة سبارتاكوس في السجن، إلا أن لكسمبورج واصلت دعمها للمبادئ التي تأسست عليها العصبة، من خلال المشاركة في الكتابة والتنظيم من داخل زنزانتها. تابعت لكسمبورج أحداث الثورة الروسية عام ١٩١٧ عن كثب، ودافعت عن حركة فبراير المهزومة بوصفها مجرد بداية للصراع الذي من شأنه الإطاحة بالرأسمالية البربرية وإقامة دولة العمال، وحثت الشعب الألماني على الانضمام لهم.

الثورة الألمانية ووفاة لكسمبروج

أخيرًا، أطلق سراح لكسمبروج من السجن في نوفمبر ١٩١٨، وذلك عقب اندلاع الموجة الأولى للثورة الألمانية. وفور أن استعادت حريتها شاركت في تأسيس الحزب الشيوعي الألماني، وإصدار جريدة "الراية الحمراء"، والتي دعت إلى إصدار قرار بالعفو العام عن جميع السجناء السياسيين، وفي نفس الوقت أعادت تنظيم عصبة سبارتاكوس بمساعدة كارل ليبكنخت.

ولكن، عندما اجتاحت الموجة الثورية الثانية والعنيفة مدينة برلين، أمر الجناح اليميني بالحزب الاشتراكي الديمقراطي بقمعها، وانتشر الجيش في الشوارع، وقتل الآلاف من العمال المحتجين. وفي الخامس عشر من يناير من عام ١٩١٩، قُتلت لكسمبورج على يد الجيش، بجوار العمال الذين دافعت عن حقوقهم دومًا. وجاءت آخر كلماتها، التي كتبتها عشية وفاتها، تأكيدًا على إيمانها بالثورة الجماهيرية القادرة على بناء مجتمع قائم على العدالة الاجتماعية، والتي حاربت من أجلها طوال حياتها:

"لقد فشلت القيادة. لكن رغم ذلك، يمكن أن تعود، بل ولابد أن تعود القيادة للجماهير بهم ومنهم. الجماهير هم العنصر الحاسم، هم الصخرة التي سيُبنى عليها انتصار الثورة. لقد كانت الجماهير على قدر التحدي؛ وحولوا تلك "الهزيمة" إلى واحدة من الهزائم التاريخية التي تعد مصدر فخر وقوة للاشتراكية الأممية. وهذا هو السبب في أن الانتصار في المستقبل سيخرج من رحم تلك "الهزيمة". "الهدوء يسود برلين!" يالكم من أغبياء! إن نظامكم قائم على الرمال. وغدًا ستهب الثورة مدّوية من جديد، لتعلن عن نفسها وأنتم ترتعدون: كنت، وها أنا، وسأكون".

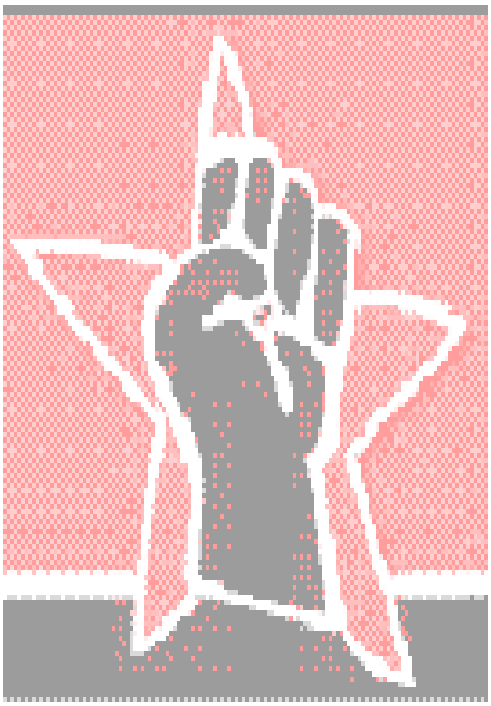

البرجوازية السورية بحثا عن أرباحها

نشر المنتدى الاقتصادي السوري في ٢٦ كانون الثاني/يناير ٢٠١٦ تقريرا عن هجرة "رجال الأعمال " السوريين؟ واستثماراتهم في البلدان المجاورة؟ ننشره بنصه أدناه.

لقد وقفت البرجوازية السورية؟ في غالبيتها ؟ في حالة ذعر منذ اندلاع الثورة السورية؟ وهي التي تشكل الطبقة الرئيسية التي يستند عليها نظام الطغمة؟ بعض اقسامها؟ هاجر لتحقيق اكبر قدر من الارباح على حساب الكادحين .

تقرير خارطة رجال الأعمال السوريين:

احتلت حرفتي التجارة والصناعة شأناً كبيراً في المجتمع السوري على مر العصور، ويمتلك سكان بلاد الشام منذ القدم مهارة وموهبة في هاتين الحرفتين أكسبتهم شهرة على مستوى المنطقة والعالم. ولطالما لعب التجار والصناعيون دوراً حيوياً في المجتمع السوري وعلى كافة المستويات (إجتماعية، سياسية، اقتصادية....).

مع إنطلاق الإحتجاجات المطالبة بالحرية في العام ٢٠١١، اضطر العديد من رجال الأعمال السوريين الى التحرك نحو بيئات أكثر استقراراً حفاظاً على استثمارتهم. وسنحاول في هذه الدراسة تسليط الضوء على خارطة توزع رجال الأعمال السوريين في دول اللجوء ورصد المناخ الاستثمارى في كل دولة في الجزء الأول من هذه الدراسة، على ان يركز الجزء التالى منها على الدور المنوط برجال الاعمال السوريين خلال هذه المرحلة الدقيقة من تاريخ سوريا ومستقبلاً باعتبارهم فئة مؤثرة داخل المجتمع السوري.

وفقا لآخر إحصائية في العام ٢٠١٠، وقبل الأزمة السورية، بلغ عدد رجال الأعمال السوريين في القطاع الخاص ٢١٣,٠٩٤ شخصاً، بينهم ٦,٥٨٤ امرأة، علماً ان القطاع الخاص ساهم بنسبة ٦٠% في رأس المال الثابت في البلاد، وبما يوازي ٧٠% من الناتج المحلي الاجمالى، و ٧٩,٤% من الصادرات غير النفطية، و٧٤,٧%من الواردات، بالإضافة الى المساهمة بتوفير فرص عمل لحوالي ٣,٧ مليون يد عاملة وفقاً لآخر إحصاءات العام ٢٠١٠ .

مع دخول العام ٢٠١١، وتطور الازمة السورية وتصاعد الصراع، تعرضت الكثير من المؤسسات والمنشأت الصناعية الى تدمير ممنهج، مما دفع العديد من رجال الأعمال السوريين للبحث عن بيئات استثمارية أكثر أمناً واستقراراً في دول الجوار، حيث وصل عدد رجال الاعمال اللذين غادروا سوريا بحسب تصريحات رئيس غرفة صناعة دمشق الى ١٥٠،٠٠٠ رجل أعمال، مما يُؤشر للكارثة التي حلت بالقطاع الخاص في البلاد، فيما صرح مدير هيئة الإستثمار السورية لوكالة الآناضول" إن حجم الاستثمار السوري بالخارج يتراوح ما بين ٧٠ و١٠٠ مليار دولار، وتقدر نسبة الإستثمارات التى فرت من سوريا بأكثر من ٧٠% من إجمالي الإستثمارات الموجودة بالسوق المحلية "، موضحاً ان هذه الاستثمارات توجهت الى عدة بلدان مجاورة أهمها الأردن، لبنان، تركيا، مصر بالإضافة إلى دول الخليج العربي.

عوامل عدة رسمت خارطة تنقل الإستثمارات السورية وتوجهها نحو الخارج، والتي اصطدمت بالعديد من الصعوبات والقوانين التي حدت من نموها.

التوجه نحو مصر

في بدايات الأزمة، شكلت مصر الوجه المفضلة للعديد من رؤوس الأموال والاستثمارات وخاصة الصناعية منها والتي ترتكز في الشمال السوري، وربما كان السبب الرئيس نحو هذا التوجه، هو العلاقات الاقتصادية والعائلية الموجودة اصلاً بين البلدين منذ عقود بالإضافة الى عدم وجود عوائق بالنسبة الى تأشيرات الدخول الى مصر بالنسبة الى السوريين في بداية الازمة، الأمر الذي تغير فيما بعد وأصبح غاية في التعقيد.

في شهر يونيو من العام ٢٠١٢، بدأت حركة المستثمرين السوررين باتجاه القاهرة، وفي أكتوبر من نفس السنة أعلنت لجنة الاستثمار المصرية ان عدد المستثمرين السوريين في مصر وصل الى ٤٢,٦٠٠ مستثمر، أي مايمثل ٢٠% من المستثمرين في سوريا. فيما أعلنت نيفين الشافعي نائب رئيس هيئة الاستثمار المصرية أن "١٥ ألف مستثمر سوري يضخون استثمارات في مصر في قطاعات عدة أهمها وأولها قطاع الصناعات الغذائية الذي يستحوذ على نصف الاستثمارات السورية في مصر تقريبا".

في كانون الثاني ٢٠١٣، تم لقاء ضم ٢٥ من رجال الأعمال السوريين من جهة والحكومة والرئيس المصري من جهة أخرى، تعهد فيه المستثمرون السوريون باستثمار ما يقارب ١٠ مليار دولار امريكي في قطاعات صناعية مختلفة أهمها (الغزل والنسيج، الالمنيوم، الصناعات الغذائية)، فيما قامت الحكومة المصرية من جهتها بتأسيس منطقة صناعية حرة تُقدم أراضيها للسوريين مجاناً. إلا ان التحولات السياسية التي شهدتها الساحة المصرية حالت دون استكمال ذلك.

أبعد من ذلك بدأ المستثمر السوري بمواجهة صعوبات في استخراج تراخيص للمنشآت في المدن الصناعية المصرية، يضاف إليها الصعوبة في الحصول على إقامة دائمة للمستثمر وذويه، ناهيك عن المضايقات التي يتعرض لها السوريون على المستوى الاجتماعي بالرغم من المساهمة الفعالة للوجود السوري في تنشيط حركة الأسواق وتوفير فرص عمل، كل هذه العوامل انعكست سلباً على المستثمرين السوريين في مصر، وبدأ العديد منهم بالتفكير جدياً بالمغادرة الى بيئة أكثر أمناً واستقراراً.

الأردن الحديقة الخلفية لسوريا

شكلت الأردن ملاذاً آمنا للعديد من المستثمرين السوريين المتواجدين في الجنوب السوري تحديداً، نظراً للموقع الجغرافي القريب بالإضافة العلاقات الاجتماعية الوثيقة التي تجمع البلدين. ولعبت الحكومة الأردنية دوراً بارزاً في جذب هذه الاستثمارات من خلال منح المستثمرين بطاقة مستثمر، حيث أعلن مجلس رئاسة الوزراء في بيان له انه " تم وضع آليات لتسهيل دخول المستثمرين السوريين واعتماد البطاقة التعريفية الصادرة عن مؤسسة تشجيع الاستثمار للمستثمرين

السوريين على الأراضي الأردنية"، وظهر الأثر الإيجابي لهذا التوجه حيث شكلت الاستثمارات السورية حتى أيلول ٢٠١٣، مابين ١٢ و١٥%من اجمالى الاستثمارات الأجنبية في الأردن والتي بلغت مليار دولار امريكى.
كذلك أقرت الحكومة عدة قرارات بناء على مذكرة رفعتها وزارة الداخلية الأردنية الى لجنة التنمية الاقتصادية والمتعلقة بالتجاوب مع مطالب المستثمرين السوريين والتي من أبرزها السماح باستقدام العمالة السورية بنسبة تصل الى ٦٠% للمصانع في المدن الصناعية، والأطراف خارج مراكز المحافظات ووفقاً للاحتياجات التنموية للمحافظات.
ساهم هذا المناخ الاستثماري الجيد والبيئة الجاذبة للمشاريع الاقتصادية الى انتقال ٣٥٠ منشأة صناعية سورية للعمل في الأردن، فيما وصل عدد الشركات السورية المسجلة رسميا في القطاع الصناعي خلال الربع الأول من عام ٢٠١٣، الى ١٠٤٧ شركة، في حين بلغ عدد الشركات المسجلة الى ١١٦١ شركة تجارية، ٧٨ شركة زراعية، ٦٨ شركة مقاولات وأخيراً ٦٤٣ شركة خدمات.
ومازال المستثمرون السوريون يعملون بالتعاون مع الحكومة الأردنية لتذليل العقبات الإدارية والفنية لضمان تيسير إقامة المشاريع.

دول الخليج العربي الأرض المحرمة

اصطدم السوريون منذ بدايات الازمة السورية بقرارات صدرت عن دول الخليج تمنع السوري ليس من العمل فيها فقط بل وحتى من الزيارة، وعليه فإن حجم الإستثمارات السورية التي توجهت للخليج اقتصرت على فئات معينة من المستثمرين المتواجدين أصلاً في تلك الدول من قبل الأزمة السورية. عدا دولة الإمارات العربية المتحدة التي استقبلت عدد قليل من المستثمرين السوريين الذين دخلوا البلاد بصفة مستثمر وأسسوا سجلاتهم التجارية والصناعية منذ البداية، ولغاية الآن مازالت دولة الإمارات تتبع هذا الإجراء. في حين استطاع عدد قليل جداً من الصناعيين السوريين من دخول سوق الاستثمار السعودي بشراكات مع مستثمرين سعوديين واستطاعوا تأسيس مصانعهم من جديد بإستثمار جديد.

تركيا الصدر الأوسع

شكلت تركيا الملاذ الآمن للآلاف من السوريين خلال الأزمة الحالية، حيث بلغ عدد السوريين المتواجدين على الأراضي التركية حوالى ١,٩٠٠,٠٠٠ سوري، وبسبب الإرث التاريخي الثقافي والإجتماعي الذي يجمع الشمال السوري بالمناطق الجنوبية لتركيا، نجد ان نشاط المستثمرين السوريين كان الأبرز في هذه المناطق (شهدت بعض المصارف التركية في الجنوب المحاذي للاراضى التركية زيادة ملحوظة في كمية العملة الصعبة التي تم ايداعها من قبل السوريين)، بالإضافة الى نشاطهم المكثف في العاصمة استنبول التي تعتبر نافذة تركيا على العالم ووجهة العديد من المستثمرين العرب.
يعود سبب إقبال السوريين على الإستثمار في تركيا إلى المناخ الاستثماري الجاذب الذي تؤمنه تركيا للمستثمرين الأجانب بشكل عام، حيث تساوي القوانين بين المستثمر التركي والأجنبي، ولما يلاقيه السوريون من تسهيلات على وجه التحديد، حيث تم اعفاءهم من الضرائب حتى حزيران ٢٠١٦، فضلاً عمّا تشهده تركيا من تطور اقتصادي وجذب للشركات العالمية الكبرى،حيث تعد تركيا من المراكز التجارية الكبرى بالعالم. فقد أعلنت وكالة الأناضول في تموز الماضي، أن المستثمرين السوريين حازوا على ثلث الشركات ذات الرأسمال الأجنبي في تركيا خلال الأشهر الستة الأولى من العام ٢٠١٥، وأنهم ساهموا في تأسيس ٧٥٠ شركة من أصل ٢٣٩٥ خلال الفترة المذكورة بحسب أرقام اتحاد الغرف والبورصات التركي، و أعلن اتحاد الغرف التجارية التركية أن عدد الشركات التي أسسها مواطنون سوريون حتى شهر تشرين الأول من عام ٢٠١٥ بلغ ١٢٨٤ شركة، وكانت الغرفة التجارية في اسطنبول كشفت في شهر آذار ٢٠١٥ الى انه من أصل ٧٥٠ شركة أسسها السوريون خلال النصف الأول من ٢٠١٥، يوجد حوالى ١٢ شركة قابضة، حيث تصدر السوريين قائمة المستثمرين الأجانب في تركيا بنسبة تصل الى الثلث في النصف الأول من العام المنصرم.
وتنوعت مجالات الاستثمارات السورية في تركيا لتشمل التجارة العامة، المطاعم، ورشات النسيج، وكالات السياحة، وربما قطاع البناء والمكاتب العقارية هي من اهم القطاعات التي استثمر بها السوريون في تركيا نظراً للإقبال الكبير على شراء العقارات من قبل المستثمرين العرب حيث استفاد السوريون من علاقاتهم وتواصلهم مع أشقائهم العرب لإنجاح استثماراتهم.وربما سيكون لافتتاح المنطقة الحرة السورية التركية في المستقبل القريب تأثيرا واضحا على خارطة الاستثمارات السورية التي تسعى للتوسع والتحرر من القيود، وستفتح المجال لانتقال العديد من الاستثمارات السورية من بيئات غير مستقرة الى تركيا.
تجدر الإشارة أن الحكومة التركية وابتدأ من ٨ يناير ٢٠١٦، فرضت تأشيرة دخول على السوريين الراغبين بالدخول الى تركيا، بالتزامن مع فرض قيود مماثلة من قبل الدول التي لجأ اليها السوريون في بداية الأزمة دون أن أي عوائق، مما سيؤدى الى إحداث تغيرات جوهرية في خارطة الاستثمارات السورية.

لرفع راية ثورة الجماهير الشعبية ... انضم إلينا !
لا نستمد قوتنا من المال او من دعم القوى الإقليمية والدولية، بل نستمدها من الطبقات الشعبية (العمال والكادحين)، التي ننخرط في كفاحها. نتقدم بتقدم نضالها، ونتراجع بتراجعه. نكون في مقدمة هجمات الجماهير، وآخر المتراجعين في تراجع كفاحها .
ننظم صفوفنا دوما، ومهما كانت الظروف قاسية ، للجولات النضالية الراهنة والقادمة.
ونرفع عاليا راية الاشتراكية
نحن الاشتراكيون الثوريون
نحن تيار اليسار الثوري في سوريا
فانضم إلينا !

الخط الأمامي

لسان حال تيار اليسار الثوري في سوريا

جريدة سياسية شهرية تصدر من سوريا

مشرف التحرير:غياث نعيسة

مسؤول التحرير: ميدو السوري

العدد الرابع والثلاثين ـ شباط ٢٠١٦

للتواصل:

frontline.left@yahoo.com

كل السلطة والثروة للشعب